Volume 3 Issue 12 March 2011

كلمة العدد :

ممدوح علي هبرة
مستشار اقتصادي
إدارة الدراسات والسياسات الصناعية
habra@goic.org.qa

فعاليات المنظمة وأنشطتها المتجددة، المتميزة، لعام 2011

تزخر خطة عمل المنظمة لعام 2011 بالكثير من المهام والفعاليات والأنشطة المتميزة، وبقراءة متأنية لبرامج عملها المعتمدة لهذا العام سيجد الشخص المطلع وجود عدد كبير ومتنوع من المخرجات والفعاليات ذات الآثار المباشرة والمؤثرة على مسيرة التنمية الصناعية والاقتصادية المستدامة في منطقة دول مجلس التعاون واليمن.

وليس من السهولة بمكان أن نستعرض كافة هذه البرامج ومضامينها، إذ يكفي في هذه العجالة أن نشير بإيجاز إلى أهم هذه المشروعات والأنشطة:

فالخطة الإستراتيجية الخمسية للمنظمة تحدد مسارها وخريطة طريق عملها لخمس سنوات قادمة، وسيتم استكمال المرحلة الأولى من خريطة الصناعات الخليجية القائمة والصناعات المطلوبة مستقبلاً، وكذلك تنفيذ عدد كبير من برنامج الخدمات الفنية المقدمة للدول الأعضاء والذي يشتمل على تنفيذ عدد من الدراسات وتحديد الفرص الاستثمارية المنبثقة عنها كالصناعات الغذائية والبلاستيكية ومواد البناء، ودراسة حول اقتراح حوافز صناعية جديدة، وأخرى للتعرف على واقع الصناعة في المناطق الحرة وغير ذلك من الفعاليات: تتضمن تقييم الإستراتيجية الصناعية الموحدة لدول المجلس، وتنفيذ برنامج الشبكة الخليجية للمناولة والشراكة الصناعية في عدد من دول المجلس، بالإضافة إلى برنامج التدريب والتأهيل وتطوير القدرات الذي يحفل بالعديد من الدورات التدريبية وورش العمل، وكذلك عقد الاجتماع التنسيقي لمصنعي الأدوية في منطقة دول المجلس واليمن ذي الأهمية البالغة في 11 إبريل القادم، ودراسة تقييم أوضاع الطاقة في دول المجلس، وأخيراً وليس آخراً التحضير لمؤتمر الصناعيين الثالث عشر الذي يشكل الحدث الأبرز في المنطقة والمقرر عقده في الرياض في مطلع العام القادم، وغير ذلك الكثير.....

ومع كل هذا وذاك .....

فبالعزمة والتصميم والهمة العالية التي تتحلى وتتميز بها الأمانة العامة للمنظمة، والأمانة العامة المساعدة، وجهاز المنظمة الفني، سوف يتم التغلب على جميع العوائق والصعاب، وسيتم بحول الله وقوته تنفيذ كل ما جاء في الخطة من مهام وفعاليات بكل جدارة واقتدار.

وإن غداً لناظره قريب .....

الصناعات الدوائية، صناعة معرفية حيوية، في دائرة الضوء

أولت المنظمة اهتماماً خاصاً بتنمية وتطوير الصناعات الحيوية الإستراتيجية في دول المنطقة، وضمن دائرة الاهتمام هذه، فقد وجدت بأن صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية باتت تشكل إحدى القطاعات الصناعية التحويلية المهمة، كما تعتبر دعامة أساسية في تكوين البعد الاقتصادي الإستراتيجي، حيث أنها تسهم بشكل فاعل في تأمين صحة الإنسان، هذا فضلاً عن أهميتها الاقتصادية، وارتباطها الوثيق مع القطاع الصحي، حيث يقدر سوق العقاقير الدوائية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن بنحو 6 مليار دولار، ومن المتوقع أن ينمو هذا القطاع بنسبة 6 % سنوياً، ليصل إلى قرابة 10 مليار دولار بحلول عام 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك 46 منشأة صناعية تعمل في قطاع صناعة المستحضرات الصيدلانية والعقاقير الطبية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، بلغت جملة استثماراتها المتراكمة حتى عام 2010 نحو 830 مليون دولار، كما استوعبت هذه الصناعات نحو 8265 عاملاً.

لهذه الأسباب جميعاً فقد قررت المنظمة عقد الاجتماع التنسيقي الأول لمصنعي الأدوية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وذلك يوم الاثنين الموافق 11 إبريل 2011 في فندق شيراتون الدوحة، مستهدفة بذلك تعزيز التعاون بين المصنعين في مجال الصناعات الدوائية والمستثمرين، والعمل على تنمية وتطوير هذه الصناعة الحيوية، حيث سيتضمن برنامج الاجتماع عرض عدد من الأوراق الفنية من قبل المنظمة، ومن شركات استشارية متخصصة وذلك للتعرف على الواقع الحالي والاتجاهات المستقبلية لقطاع الصناعات الدوائية في المنطقة.

مؤتمر الصناعيين الثالث عشر المقبل يتبنى شعار الصناعات المعرفية

تستعد المنظمة، وبالتنسيق مع الجهات المعنية، لهذا الحدث المهم والأبرز في المنطقة وهو مؤتمر الصناعيين الثالث عشر، المزمع عقده في الرياض بالمملكة العربية السعودية في مطلع عام 2012، ومن المقرر أن يتم تدشين شعار وموقع المؤتمر لدى اجتماع أعضاء مجلس المنظمة بتاريخ 29 مارس 2011، وسيكون محور المؤتمر حول الصناعات المعرفية والتقنيات الحديثة.

ومن المعروف أن هذا المؤتمر قد بدأ أولى فعالياته عام 1985 بدولة قطر وكان شعاره آنذاك السوق والمنافسة، وهو يعقد دورياً بالتناوب بين دول مجلس التعاون مرة كل سنتين.

اتفاقيات تعاون، ومذكرات تفاهم

سعياً من المنظمة إلى بناء جسور متينة من أواصر التعاون الفني مع المؤسسات الإقليمية والدولية بهدف تنويع وتطوير مخرجاتها فقد عقدت خلال الفترة القليلة الماضية عدداً من اتفاقيات تعاون، ومن مذكرات تفاهم نذكر منها:

أ : مذكرة تفاهم مع مؤسسة بي آر تي للاستشارات الإدارية والتي تأتي في إطار حرص المنظمة على تعزيز التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون واليمن، وتحسين الأداء، وتقديم الخدمات الاستشارية المناسبة والسديدة فيما يتعلق بالإستراتيجيات الصناعية، حيث قامت المنظمة يوم 24 يناير 2011 بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع مؤسسة بي آر تي للاستشارات الإدارية، ومقرها دبي، والتي تعمل على تطوير وتطبيق الإستراتيجيات التنفيذية المبتكرة، كما تعتبر رائدة في مجالات الإستراتيجية التشغيلية، وسلاسل التوريد، وتطوير المنتجات، وإدارة العملاء. وتهدف هذه المذكرة إلى تحقيق التعاون بين الجهتين في مجال الترويج للتنمية الاقتصادية، وتحسين القدرة التنافسية الإقليمية، ولا سيما في القطاع الصناعي.

نشرة انسياب

نشرة ربع سنوية تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، وتوزع إلكترونيا بالمجان على موقع المنظمة الإلكتروني .وتعنى بنشر المقالات باللغتين العربية والإنجليزية حول التوجهات الصناعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتطبيقات التقنية الحديثة. وكل ما ينشر فيها من آراء يعبر عن رأي كاتبيها ولا يعبر بالضرورة عن رأي المنظمة أو توجهاتها. بيئة النشرة لا ورقية (Paperless environment)، وتتم جميع إجراءات إرسال المقالات والمراسلات الأخرى إلكترونيا.

للمراسلة والاستعلام :

يرجى الاتصال على البريد الإلكتروني : muna@goic.org.qa
أو على هاتف : 8711 4485 974+ / 8888 4485 974+
الموقع الإلكتروني :www.goic.org.qa

ب : مذكرة تفاهم مع منظمة اليونيدو لمتابعة وتفعيل البرنامج

الإقليمي الشامل للتعاون بين الأمانة العامة لمجلس التعاون، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ومنظمة اليونيدو. فقد أسفرت جهود المنظمة واتصالاتها المكثفة مع كافة الأطراف المعنية ومع اليونيدو إلى موافقة الأخيرة على اقتراح المنظمة القاضي بعقد اجتماع بالدوحة بتاريخ 23 فبراير 2011، وبحضور ممثلين عن المنظمة وعن الأمانة العامة لمجلس التعاون وعن اتحاد الغرف الخليجية، إضافة إلى مندوب اليونيدو وذلك لمناقشة موضوع التعاون الإقليمي، والتوقيع بالأحرف الأولى على مذكرة تفاهم تتضمن تحديد إطار التعاون بين دول مجلس التعاون ومنظمة اليونيدو، وتحديد نوعية البرامج المطلوبة، وآلية تنفيذها، والمدة الزمنية المناسبه لتنفيذها، وتحديد دور المنظمة كجهة منفذة لبرامج العمل ونقطة الاتصال المباشر مع اليونيدو.

ج : مذكرة تفاهم مع الهيئة العامة للاستثمار والإنماء الزراعي،

فقد استقبل سعادة الأمين العام للمنظمة صباح يوم الأربعاء 26 يناير 2011 سعادة السيد علي بن سعيد الشرهان، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والإنماء الزراعي وذلك لبحث سبل التعاون بين المنظمة والهيئة، والتعرف على الفرص الاستثمارية في مجال الصناعات الغذائية والزراعية والحيوانية.

وقد تمت مناقشة عدد من الأفكار بحضور فريق عمل المنظمة شملت إعداد مذكرة تفاهم بين الهيئة والمنظمة، تتضمن التعاون حول وسائل تأمين عوامل الأمن الغذائي، وكذلك حول انعقاد المنتدى الاستثماري الخليجي الأفريقي وغير ذلك من مجالات الاهتمام المشترك .

نشاط التدريب وتطوير القدرات

تتابع المنظمة بمزيد من النشاط والفعالية تنفيذ برنامجها الخاص بالتدريب وتطوير القدرات سعياً منها إلى تحسين مهارات وأداء الأفراد والمؤسسات، وزيادة قدراتهم المهنية والمعرفية بهدف تحقيق تنمية صناعية واقتصادية مستديمة في منطقة دول مجلس التعاون واليمن.

وضمن هذا الإطار ستقوم المنظمة بإقامة عدة دورات في الفترة المقبلة تتناول موضوعات مهمة نذكر منها: كيف تبدأ مشروعاً صغيراً، ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مهارات التصدير وترويج الصادرات الصناعية، وإدارة الإنتاج الصناعي.

زيارات ذات أهمية ودلالات

سعادة السفير السعودي يعبر عن ثقته واعتزازه بالمنظمة

قام سعادة السفير السعودي لدى دولة قطر الأستاذ أحمد بن علي القحطاني بزيارة مقر المنظمة وذلك يوم الأربعاء الموافق 2 فبراير 2011، حيث قام سعادة الأمين العام للمنظمة الأستاذ عبد العزيز بن حمد العقيل باستقباله في مكتبه، ومن ثم تم لقاء سعادته مع السادة مدراء الإدارات الذين قدموا عرضاً لأهم مشروعات وبرامج عمل المنظمة لعام 2011، وقد عبر سعادة السفير عن سعادته بهذه الزيارة، وإعجابه بحرص المنظمة على تقديم أفضل الخدمات الاستشارية والمعرفية، كما أكد سعادته على ثقته في استمرار مسيرة المنظمة وإنجازاتها بقيادة سعادة الأمين العام وبما لديها من كفاءات وخبراء.

دور مناطق الصناعات التقنية في التنمية المستدامة

الدكتور نوزاد عبد الرحمن الهيتي
أستاذ اقتصاد وخبير التعاون الدولي

alhiti_nowzad@hotmail.com

المقدمة:

استمر النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة صناعياً في العقود الأخيرة من القرن العشرين من خلال تخطيط استراتيجي بعيد الأمد باستخدام تدفقاتها المعرفية ومنجزاتها وتطبيقاتها لبناء صناعات تقنية ذات قيمة مضافة عالية ساهمت بطريقة مباشرة في تحويل مجمل النشاط الاقتصادي إلى منظومة ضخمة للصناعات المعرفية بوصفها الركيزة الأساسية لزيادة القيمة المضافة وتعزيز قدرتها التنافسية في العالم.

أثبتت مناطق الصناعات التقنية خلال العقود الأخيرة نجاحها كبيئة محفزة للارتقاء بالمستوى الصناعي وبناء المقدرة الصناعية ولتسريع عملية نقل التكنولوجيا المرتبطة بالصناعات التقنية المتوسطة والعالية. كما كان لها دور رئيسي في بناء تكتلات لصناعات تقنية ذات ميزة تنافسية عالمية متطورة ساهمت في تنمية اقتصادية مستدامة للأقاليم والدول الصناعية والعديد من الدول النامية المتميزة بنجاحها الاقتصادي.

أولا- مفهوم مناطق الصناعات التقنية :

يطلق مفهوم مناطق الصناعات التقنية على المناطق (المجمعات) التقنية والعلوم التي تكون مهيأة لاستقطاب الصناعات التقنية. وعادة ما تحفز مناطق الصناعات التقنية تكتل صناعات وأنشطة تقنية مربوطة ضمن سلسلة إمدادات عالمية للمنتجات التقنية.

ويتمثل الاختلاف الجوهري بين مناطق الصناعات التقنية والأنماط المختلفة من مناطق مجمعات التقنية والعلوم في تركيزها على الإنتاج والصناعة وليس فقط على البحث والتطوير والأعمال والتعليم. بمعنى آخر تعد مناطق الصناعات التقنية مناطق مخصصة للمنشآت التي تنتج منتجات متوسطة أو عالية التقنية أو تقدم خدمات مبتكرة.

ويمكن القول بصفة عامة أن مناطق الصناعات التقنية هي تلك التي تمتلك المقومات التالية:

1 - مهيأة لاستقطاب المصانع (المتوسطة أو العالية التقنية) واجتذاب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتبطة بها.
2 - معدة لتشجيع إنشاء وتنمية صناعات وتقديم خدمات مبنية على المعرفة والتقنية بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على الموارد الطبيعية.
3 - تنتج منتجات وتقدم خدمات ذات قيمة مضافة عالية مقارنة بالصناعات التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية بصفة رئيسية.
4 - تحفز التواصل العلمي مع الجامعات و/ أو مراكز البحث و / أو المعاهد التعليمية العالية الأخرى.
5 - تدار من قبل فريق إداري متمكن يشارك بفاعلية في نقل التقنية ومهارات العمل إلى المؤسسات المقيمة في المنطقة .

وتعرف منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (OECD) مناطق الصناعات التقنية: هي روابط بين منشآت صناعية وعلمية وبحثية وخدمية واستشارية تعتمد على بعضها البعض وموصولة بالسوق وتكون مربوطة بحلقات إمداد تخلق قيمة مضافة.

ولا يوجد اختلاف بين مجمعات الصناعات التقنية وبين مناطق الصناعات التقنية من حيث الغرض ويمكن اعتبار أن لهما الغرض نفسه. ويكمن الفرق بينهما في أن مجمعات الصناعات التقنية ليست محاطة بحدود وعادة ما تتطور طبيعياً إذا ما وجدت البيئة المناسبة لها. أما مناطق الصناعات التقنية فهي محاطة بحدود.

تابع : دور مناطق الصناعات التقنية في التنمية المستدامة

ثانيا- أهداف مناطق الصناعات التقنية حول العالم :

غالباً ما تخدم أهداف مناطق الصناعات التقنية أغراضاً معينة تحددها الجهة الرئيسة المنشئة لها والتي من أهمها ما يلي:

- ★ المساعدة في إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة ومتوسطة ذات تقنية (متوسطة أو عالية) تمهيداً لأن يصبح بعضها مشاريعاً كبيرة.
- ★ المساعدة في إعادة الهيكلة الاقتصادية في الأقليم باعتمادها على المعرفة بدلاً من الموارد الطبيعية.
- ★ توجيه النمو الحضري والعمراني والسكاني إلى مناطق حضرية جديدة توفر العمل والعيش الكريم ، والاستفادة منها كأداة لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى القائمة.
- ★ نقل التكنولوجيا .
- ★ استحداث وظائف ذات رواتب ومخصصات عالية.
- ★ استقطاب مشاريع صناعية ذات تقنية متوسطة أو عالية لشركات عالمية كبرى مع اجتذاب ما يرتبط بذلك من استثمارات محلية وأجنبية.

فالجامعات على سبيل المثال عادة ما تهتم بنقل التكنولوجيا من الجامعة واستغلال مخرجات أبحاثها تجارياً علاوة على توظيف وتدريب الطلبة والاستفادة من أساتذة الجامعة في مشاريع الأبحاث والتطوير في المنطقة . وهذه الأهداف تختلف عن أهداف حكومة منطقة معينة والتي قد تتمثل في تنمية اقتصاد المنطقة وجذب الاستثمارات والوظائف إليها .ولذلك فإنه من المهم أن تقوم كل جهة تدرس إنشاء منطقة صناعات تقنية بتحديد الغرض قبل الخوض في تفاصيل إنشائها حيث أن الغرض من إنشاء المنطقة الصناعية التقنية يؤثر بشكل مباشر في تصميمها وحجمها وطريقة إدارتها وفي أسلوب تمويل تطويرها وتشغيلها لاحقاً .

ثالثاً- البعد الاقتصادي لمناطق الصناعات التقنية:

يعد النمو في الناتج المحلي الإجمالي والفرص الوظيفية المرتفعة الأجر أهم عنصرين من عناصر البعد الاقتصادي في التنمية المستدامة. وتساهم الصناعات التقنية بدور كبير في هذا المجال حيث توفر مناطق الصناعات التقنية البنية التحتية التي تساعد على خلق تكتلات اقتصادية منتجة ، تتجسد في مصانع ومنشآت تقنية محلية ، ومراكز إقليمية لشركات ومؤسسات عالمية كبيرة ، مما يخلق سوق عمل ووظائف جديدة أغلبها عالي الأجر لا تتوفر في الصناعات التقليدية التي تكون خارج مناطق التقنية بالتركيز نفسه ، فمنتجات الصناعات التقنية تعد جديدة في السوق ، ويغلب عليها النمط الابتكاري وهي دوماً في حالة تطوير ، إما في المنتج أو في طريقة الإنتاج ، مما يجعل حجم السوق والإنتاج لهذه الصناعات صغيراً نسبياً ، ورغم صغر حجم السوق لهذه الصناعات إلا أن العائد المادي لها كبير بسبب القيمة المضافة التي تضاف إلى المنتج ، حيث أن نمط التنافس والتمييز بين هذه المنتجات يكون مبنياً على أداء المنتج وليس على السعر ، ولهذا السبب تعتمد هذه الصناعات على كوادر بشرية عالية التأهيل تمكنها من تطوير منتجاتها وطرق إنتاجها بصفة مستمرة.

إن الأثر الاقتصادي لهذه المناطق على اقتصادات دولها كان واضحاً بصورة جلية. ففي الصين مثلاً ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بما يناهز خمسة أضعاف مستوياته خلال الفترة (1983-2003) . وفي كوريا الجنوبية زاد الناتج المحلي الإجمالي للفترة ذاتها أكثر من 6 أضعاف.

رابعا- البعد الاجتماعي لمناطق الصناعات التقنية:

يعد عنصر التعليم وتحسن مستوى المعيشة من أهم عناصر البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة ، وتوفر مناطق التقنية كافة بيئة جميلة التنسيق وعالية المواصفات المعمارية وغنية بالخدمات المضافة وتوفر مرافق السكن الحديث والترفيه والتعليم والخدمات مما يجعلها مناطقاً مرغوبة للعمل والعيش فيها ، وغالباً ما تنشأ مناطق الصناعات التقنية في ضواحي المدن الكبرى المكتظة بالسكان ، مما يجعلها أداة فعالة في توزيع الكثافة السكانية والعمرانية.

وعند النظر إلى محتويات مناطق الصناعات التقنية ، نجد أن معظمها يحتوي على أقسام جامعات ومعاهد تدريب وكليات تقنية توفر اليد العاملة المطلوبة للصناعات التقنية بالمنطقة والتي عادة ما تساهم في وضع برامج التعليم والتدريب في الجامعة أو المعهد .وتستفيد من الطلبة حتى أثناء فترة تعليمهم وتدريبهم بطريقة مباشرة في رفع كفاءة التعليم والتدريب وجعله أكثر موائمة مع احتياجات سوق العمل.

أما بالنسبة لتحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة فإن مناطق الصناعات التقنية في الغالب تصمم كبيئة جميلة ذات نمط حدائقي تغلب عليه المساحات الخضراء والمسطحات المائية ، كما توفر أغلب هذه المناطق مرافق السكن الحديث والمرافق الصحية ومجمعات التسوق ومراكز الترفيه وتمثل إضافة متميزة في أي مدينة أو أقليم تنشأ به. وتعد معظم مناطق الصناعات التقنية محط أنظار ورمزاً للتقدم يحرص على زيارتها الزوار والوفود الأجنبية ورجال الأعمال وطلبة الجامعات والمدارس.

أما بالنسبة للخدمات في المنطقة فغالباً ما تكون ذات معايير عالية المستوى لا تتوفر بسهولة في خارج المنطقة ، كما يوجد بها تسهيلات للإجراءات الحكومية وخدمات مركزية تهدف إلى تيسير عمل المنشآت والأفراد داخل المنطقة.

تابع / دور مناطق الصناعات التقنية في التنمية المستدامة

ولهذه الأسباب يمكن اعتبار مناطق الصناعات التقنية من أدوات التنمية الاجتماعية الفاعلة لتحسين مستوى المعيشة ولتحقيق التنمية المستدامة.

خامسا- البعد البيئي لمناطق الصناعات التقنية:

يعد تقليص الملوثات البيئية بأنواعها كافة وعدم الاعتماد على الطاقة غير المتجددة بالإضافة إلى حسن استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في الدولة ، من أهم عناصر البعد البيئي في التنمية المستدامة ، وتعد مناطق الصناعات التقنية من أنظف المناطق بيئياً، بحكم الأنظمة التي تطبقها هذه المناطق على جميع الأنشطة التي تقام فيها . وحيث أن الأنشطة التي تقام على مناطق الصناعات التقنية تعتمد على المعرفة فهي لا تسبب تلوثاً بيئياً كالصناعات التقليدية، ورغم ذلك تطبق مناطق الصناعات التقليدية حول العالم أنظمة بيئية عالية.

ويمكن إيجاز أهم الأنظمة البيئية التي تطبقها مناطق الصناعات التقنية حول العالم.

1 - الدخان والأتربة والبخار والمواد الملوثة للهواء:

لا يسمح لأي استعمال أو فعل يسبب أو يسمح بحدوث تلوث للهواء بالكمية أو الحجم الذي يؤدي إلى حدوث مضايقات أو يكون مصدر إزعاج أو خطراً يتجاوز حدود الملكية التي يتم بها الاستعمال، وإن وجدت يجب أن تعالج قبل خروجها للهواء ويحظر نفث الدخان المضر بالصحة العامة أو السلامة أو الراحة العامة أو الذي يلحق الضرر بالممتلكات.

2 - الروائح:

يجب ألا تنبعث أية روائح ملحوظة وإذا حدث يجب اتخاذ الوسائل اللازمة لاحتوائها في أو داخل حدود الملكية.

3 - الاهتزازات:

يجب ألا تزيد الاهتزازات الصادرة لأي سبب عن المعايير المعتمدة من إدارة المنطقة.

4 - الضوضاء:

لا يجوز القيام بأي نشاط في المنطقة بحيث يؤدي إلى حدوث ضوضاء بالقدر الذي يسبب المضايقة أو الإزعاج أو الخطر الذي يتجاوز حدود الملكية التي سيتم فيها الاستعمال، ويجب عدم إخراج أي أصوات غير مقبولة في منطقة التقنية بما في ذلك الأصوات ذات الطبيعة المتقطعة والحد الأقصى للصوت المسموح به هو 70 ديسبل(db).

5 - مخاطر الحريق والانفجارات:

يجب التعامل مع جميع الأنشطة وجميع مخازن المواد القابلة للاشتعال أو المواد المتفجرة طبقاً لإجراءات الأمن والسلامة المعتمدة في منطقة التقنية.

6 - التوهج والوميض:

لا يسمح بأداء أي أعمال بالمصنع أو مركز الأبحاث ينتج عنها توهجاً شديداً أو إضاءة مباشرة تتجاوز حدود الملكية من مصدر مكشوف للإضاءة ، وبكثافة أو قوة ينتج عنها المضايقة والإقلال من استعمال جميع الأضواء الخارجية، كما يجب أن تنحصر أية حرارة أو وهج داخل مبان مغلقة تماماً ومصممة لمثل هذا الاستعمال.

7- الإشعاع:

من الممكن أن ينتج من العمليات والتجارب البحثية مخاطر الإشعاع في داخل الموقع، ولذا يجب اتباع المواصفات والاشتراطات الخاصة طبقاً للنظام المعتمد دولياً.

8 - المواد المشعة:

يجب التعامل مع المواد المشعة والتخلص منها حسب الإجراءات التي تتوافق مع النظام المعتمد دولياً.

9 - مجال التداخل الكهرومغناطيسي:

قد تسبب العمليات الصناعية أو المختبرية التي تصدر عنها كمية من الإشعاعات الكهرومغناطيسية خلال عمليات التشغيل تداخل الذبذبات بين المنشآت أو الأنشطة في المنطقة ، لذلك يجب أن لا تتجاوز الإشعاعات الناتجة من عمليات المنشأة حدود الملكية.

10 - تلوث المياه:

يجب أن لا يتم إجراء عمليات صرف المياه في مجاري المنطقة بدون أخذ تصريح من إدارة منطقة التقنية.

11 - النفايات(المخلفات الصلبة):

يجب أن تعالج كل المخلفات الصناعية حسب النظم المعمول بها والمتوافقة مع المعدلات القياسية العالمية.

12 - المواد السامة والضارة بالصحة:

لا يجوز القيام بأي عمل تنتج عنه مواد سامة أو ضارة (ويشمل ذلك المواد الحيوية) وأن وجدت يجب اتباع وسائل التعامل والوقاية المعتمدة محلياً أو دولياً والتي تطبق في منطقة التقنية.

إن مثل هذه المعايير (وإن لم تكن مجتمعة) تحكم نشاط المنشآت داخل مناطق التقنية مما يجعل مناطق الصناعات التقنية من أكثر المناطق أمناً وسلامة ونظافة.

أما بالنسبة إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية في الدولة فإن الصناعات التقنية هي في الأغلب تطوير لمنتجات جديدة تعد بديلة عن الموارد الطبيعية ويستخدم في إنتاجها طرق إنتاج جديدة غير تقليدية وصديقة للبيئة. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار الصناعات التقنية ومناطقها من أفضل الحلول المتاحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل.

دول مجلس التعاون الخليجي
ودورها في تعزيز احتياطيات النفط العالمية

محمد حسن عبدربه
خبير اقتصادي، المدير التنفيذي
مركز الشرق الأوسط لمعلومات الطاقة

info@mecei.org

يتفق خبراء الصناعة والأوساط البترولية على مدى صعوبة معالجة وتطوير أرقام تقديرات الاحتياطيات من المواد الهايدروكاربونية (النفط والغاز والفحم). ويدرك معظم هؤلاء الخبراء أن الأرقام التي تنشرها أهم مصادر تقدير حجم الاحتياطيات باتت تبعث على القلق. فبعدما كانت أرقام الاحتياطيات النفطية قد أخذت اتجاهاً متصاعداً في السابق، تشير الأرقام مؤخراً إلى أنها بدأت تبطئ الوتيرة.

الجدل الدائر حول أرقام الاحتياطيات النفطية:

يرى لفيف من خبراء الصناعة أن أيام الاكتشافات الكبيرة للنفط قد انتهت، وأنه لا يمكن بأي حال تجاهل حقيقة أن النفط مورد ناضب. واستنتج بعض هؤلاء الخبراء أن العالم يقترب بسرعة من النقطة التي تعجز فيها الاكتشافات عن تعويض النضوب، وهي قضية ستلحق أضراراً بالغة بدول العالم وخاصة الدول المستهلكة وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تستهلك نحو ربع إمدادات النفط العالمية. وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى أن العالم بحاجة لاستثمار أكثر من 20 تريليون دولار على مدى السنوات الخمس وعشرين المقبلة للتعويض عن تناقص الاحتياطيات في حقول النفط الرئيسية في العالم بما يكفل تلبية الطلب العالمي على الطاقة.

وعلى الجانب الآخر يرى فريق من الخبراء أنه ليس من الحكمة الاعتماد كلياً على ما تقوله أرقام الاحتياطيات المؤكدة وحدها (Proved Reserves)، لأنها ليست مؤشراً منفرداً على إمدادات المستقبل. فمن الخطأ تجاهل حجم الاحتياطيات المحتملة (Probable Reserves) والاحتياطيات الممكنة (Possible Reserves) وتوزيعها في مناطق العالم وهذه الاحتياطيات تفوق أرقامها بكثير حجم الاحتياطيات (المؤكدة) والتي تتركز في منطقة الشرق الأوسط. كما وأنه ليس من الحكمة تجاهل كميات كبيرة من النفط غير التقليدية والموجودة في بعض دول العالم ومنها روسيا ومدغشقر. ولذلك فإنه يصعب تجاهل نحو 4.5 تريليون برميل من الاحتياطيات الكامنة والقابلة للاستخلاص وهي تزيد عن ثلاثة أضعاف الاحتياطيات المؤكدة المتاحة حالياً، كما وأنها تكفي لتغطية احتياجات العالم من النفط لمدة تفوق 140 سنة، وهذا يجعل أزمة النفط ليست وشيكة بالدرجة التي تستوجب كل هذا القلق بشأن مستقبل إمدادات النفط.

الاحتياطيات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تناهز 500 مليار برميل (37 % من العالم):

ووفقاً لأرقام أحد أهم مصادر تقدير حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم (BP Annual Statistical Review of World Energy - 2010) سيتم حدوث زيادة طفيفة في حجم هذه الاحتياطيات لتبلغ نحو 1333.1 مليار برميل من النفط في بداية عام 2010 مقارنة بنحو 1332.4 مليار في العام السابق. ومن هذه الاحتياطيات تستأثر دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن بحوالي 496.3 مليار برميل (37.2 % من العالم)، وهي تتوزع بين المملكة العربية السعودية (264.6 مليار) والكويت (101.5 مليار) والإمارات (97.8 مليار) وقطر (26.8 مليار) وعمان (5.6 مليار).

والواقع أن أرقام الاحتياطي العالمي من النفط والغاز كانت قد شهدت زيادات ملموسة في بعض السنوات السابقة، بيد أن هذه الزيادات شابها بعض المبالغات في تقدير الاحتياطيات المؤكدة لبعض الدول. وقد كشفت تقارير خبراء الصناعة عن حدوث مبالغات أحياناً في تقدير احتياطيات النفط والغاز لبعض دول أوبك بهدف التأثير في قرارات المنظمة وسعياً وراء الحصول على حصص إنتاجية أكبر لهذه الدول من إجمالي إنتاج المنظمة. كما ولجأت فنزويلا وهي دولة عضو بالمنظمة إلى إضافة ما تحويه من النفط الثقيل (حوالي 99 مليار برميل) إلى رقم احتياطياتها المؤكدة من النفط التقليدي في عام 2008، مما أضاف زيادات كبيرة إلى رقم الاحتياطيات العالمية. كما كان لاتباع دول أوبك سياسات وتطبيقات مشجعة في قطاعات النفط لديها في تلك السنوات أثره الواضح في نمو حجم الاحتياطيات النفطية للمنظمة، بحيث أصبحت الآن تفوق بكثير رقم الألف مليار برميل.

تابع / دول مجلس التعاون الخليجي
ودورها في تعزيز احتياطيات النفط العالمية

لقد بلغت الاحتياطيات النفطية المؤكدة لدول العالم في العام الماضي حوالي 1333.1 مليار برميل، منها 1029.4 مليار في دول أوبك، وحوالي 496.3 مليار برميل في دول مجلس التعاون الخليجي. وعليه فإن ما تحويه أراضي دول مجلس التعاون الخليجي من احتياطيات نفطية مؤكدة يشكل نحو 48.2 % من إجمالي أوبك وحوالي 37.2 % من إجمالي العالم.

الاحتياطيات البترولية المؤكدة فى دول GCC
(بالمليار برميل في 2010/1/1)

دول مجلس التعاون الخليجي	الاحتياطيات (بالمليار برميل)	الإنتاج التراكمي عام 2009 (بالمليون برميل)	العمر الزمني لبقاء الاحتياطي (بالسنوات)
السعودية	264.6	3545	75
الكويت	101.5	905	112
الإمارات	97.8	949	103
قطر	26.8	491	55
عمان	5.6	296	19
البحرين	0.0	15	---
مجموع دول GCC	496.3	6201	80
مجموع دول (أوبك)	1029.4	12073	85
مجموع دول العالم	1333.1	29181	46

Source: BP Statistical Review of World Energy – June 2010

الجدير بالذكر أن الاحتياطيات المؤكدة (Proved Reserves) هي الاحتياطيات التي تحظى بدرجة تأكيد عالية لا تقل عن 90 % في قابليتها للاستخراج في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة وباستخدام التكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت. وتلزم القوانين في الدول المتقدمة شركات النفط المدرجة في بورصاتها العالمية للأسهم بأن تستخدم أرقام الاحتياطيات (المؤكدة) دون سواها في إبلاغ المستثمرين فيها بموقف عملياتها. ومع ذلك فإن هناك حكومات أخرى وشركات نفط وطنية لا تلتزم بإثبات موقف عملياتها أمام المستثمرين فيها بالأرقام المؤكدة للاحتياطي.

والجدير بالذكر أيضاً أن التغيرات في أسعار النفط تؤدي إلى تغييرات بنفس الاتجاه في نشاط الحفر الاستكشافي وبالتالي في الاحتياطيات العالمية للنفط. ومفاد ذلك أن زيادة الأسعار في فترات معينة قد شجعت شركات البترول العالمية على التوسع في أنشطة الحفر وعمليات الاستكشاف في مناطق مختلفة من العالم بما يسفر في النهاية عن زيادة حجم الاحتياطيات العالمية من النفط.

احتياطيات النفط بدول GCC تكفي 80 عاماً

يعتبر مؤشر العمر الزمني للاحتياطيات وهو نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج (R/P Ratio) أكثر المؤشرات شيوعاً لكفاية الاحتياطيات أو لمدى تغطيتها لمعدل الإنتاج السنوي، وهو الذي يعطي العمر الزمني لما تبقى من احتياطيات مؤكدة وفق معدلات الإنتاج الحالية. ويقدر العمر الزمني للاحتياطيات العالمية من النفط الخام حالياً بنحو 46 عاماً وفق معدلات الإنتاج الحالية، كما ويبلغ هذا المعدل لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 80 عاماً. ويبين الجدول السابق الأوضاع النسبية لاحتياطيات النفط والعمر الزمني لها في دول GCC كل على حده مقارنة بمنظمة أوبك والعالم.

لقد أصبحت صناعة النفط بحاجة ماسة لضخ استثمارات كبيرة وخصوصاً في مجالات الاستكشاف والإنتاج لزيادة حجم الاحتياطيات النفطية ولتلبية الطلب المتزايد على النفط. وبدونها فسوف يتباطأ نمو الاحتياطيات وتتراجع معدلات الإنتاج لا محالة. وتقدر الوكالة الدولية للطاقة أنه في حالة عدم ضخ استثمارات جديدة لزيادة إنتاج النفط، فمن المقرر أن ينخفض إنتاج النفط بنسبة 9.1 ٪ في السنة. ومن ناحية أخرى أشار تقرير (World Deepwater Market Report 2009-2013) إلى أن تراكم الاحتياطيات النفطية العالمية سيأتي غالباً من عمليات الاستكشاف في المناطق الصعبة والمياه العميقة. كما أشار إلى حاجة العالم لإنفاق استثمارات قدرها 162 مليار دولار أمريكي على عمليات النفط والغاز في المياه العميقة خلال الفترة من 2009 إلى 2013.

أهمية تنظيم عمل المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة

د. صلاح بن فهد الشلهوب
مدير مركز التميز البحثي
للدراسات المصرفية والتمويل الإسلامي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

sshalhoob@hotmail.com

تشهد المنظومة الاقتصادية في العالم تحولات متتابعة بعد الأزمة المالية العالمية، نشأ عنها انهيارات لمؤسسات مالية وشركات كبرى، وانتقلت هذه الأزمات إلى دول مختلفة حول العالم خصوصا في أوربا، ولعله من نتائج الأزمة المالية العالمية هذا الاهتمام الكبير بالمالية الإسلامية، التي شهدت خلال الفترة الماضية قفزات كبيرة في حجم الأصول، إذ بلغ النمو في الأصول خلال الأزمة المالية العالمية معدلات قياسية، مما يؤكد حجم الاهتمام الكبير الذي يحظى به هذا القطاع، والثقة المتزايدة التي تحيط به.

لعل من أبرز أسباب انحسار أثر الأزمة عن المؤسسات المالية الإسلامية، هو أن طبيعة المعاملات التي كانت سبب الأزمة في الأسواق المالية العالمية لم تكن متوافقة مع الشريعة، مما جعل المؤسسات المالية الإسلامية تمتنع عن الدخول في مثل هذه الاستثمارات وبالتالي عدم التأثر بهذه الخسائر. كما أن هذه المؤسسات تتركز معظم استثماراتها في منطقة الخليج، ومناطق أخرى في العالم الإسلامي والتي لم تتأثر أيضا بشكل مباشر بالأزمة المالية العالمية. وأن مما ساعد على النمو أيضا في الأصول توسع المؤسسات المالية الإسلامية في أنشطة مختلفة مثل التأمين، والأسواق المالية، والصكوك، إضافة إلى التنوع في الاستثمار من خلال البنوك الاستثمارية التي بدأت بالتوسع في أنشطتها بشكل كبير في الفترة القصيرة الماضية.

هذا النمو للمالية الإسلامية يواجه مجموعة من العقبات التي تحتاج إلى الاهتمام بها في المرحلة القادمة لتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الذي يشهد تزايدا في الثقة والنمو، من أهمها مسألة تنظيم هذا القطاع من خلال تشريعات تكون مرشدا وضابطاً لأعمال هذه المؤسسات حول العالم. إذ أن طبيعة النظام المالي في العالم نظام بالغ الأهمية وشريان للاقتصاد. ولذلك تسعى دول العالم إلى ضبط هذا النظام، للحد من المخاطر التي قد تؤثر في نظامها المالي، وتحد من احتمال التلاعب الذي قد يحيط به. كما أنه فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية، فإن الالتزام وضبط هذه المعاملات بما يتوافق فعليا مع الشريعة الإسلامية أمر لا بد أن يتم بشكل صحيح، لا ينطوي على نوع من التحايل والتجاوزات وذلك لاكتساب ميزة تسويقية في تعاملات هذه المؤسسات دون تحقيق للتطبيق الصحيح للمعاملات المتوافقة فعليا مع الشريعة.

ولذلك من المهم في هذه المرحلة أن تهتم المؤسسات المالية الإسلامية بحوكمة أعمالها، وإعادة هيكلتها بما يحقق التطوير المستمر، والتنمية المستدامة، والمنافسة الحقيقية مع المؤسسات المالية التقليدية، حيث إن حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن تحقق مجموعة من الإيجابيات لهذا القطاع، حيث إنها ستحد من هذا التفاوت الكبير في التطبيق بين الكثير من المؤسسات المالية الإسلامية حول العالم. كما أنه ستحد من احتمال وجود أي تلاعب أو احتيال، وستؤدي إلى مزيد من الثقة بهذا القطاع عالميا، إذ إن عدم وضوح معاييره يؤدي إلى ضعف الثقة به على مستوى المؤسسات المالية العالمية، والدول أيضا، فالتعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية من قبل الدول والمؤسسات المالية الكبرى يتطلب وضوحا في الأنظمة والتشريعات والمعايير.

من المهم في هذه المرحلة الاستفادة من الجهود التي تبذلها مجموعة من المنظمات والمؤسسات لضبط عمل المؤسسات المالية الإسلامية. منها جهود مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. كما أن هناك جهوداً لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إضافة إلى جهود مجموعة من البنوك المركزية، والهيئات الشرعية، والخبراء. ولكن هذه الجهود تحتاج إلى مزيد من الجمع والترتيب والتصنيف ومزيد من التفاصيل لتطبيقاتها على الواقع. إضافة إلى أهمية إيجاد آلية فاعلة للتعامل مع ما يستجد من المعاملات، وإدارة المخاطر، واستيعاب الأنظمة والمؤسسات المالية العالمية، بما ييسر على المؤسسات المالية الإسلامية الانخراط في النظام المالي العالمي والتأثير فيه ومنافسته للنموذج التقليدي القائم، الذي أصبح اليوم أكثر حاجة إلى أن يستفيد من النظام المالي والاقتصادي الإسلامي.

آفاق الاقتصادات الخليجية
للعام 2011 .. الفرص والتحديات

محمد أفزاز

كاتب اقتصادي

m.afzaz@alarab.com.qa

يرسم تقرير صندوق النقد الدولي الصادر مؤخرا صورة إيجابية عما سيكون عليه أداء الاقتصاد العالمي العام الحالي، وهو ما سيفيد بدون شك الاقتصادات الخليجية، التي تتطلع إلى أن تحقق خروجا آمنا من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتفرغ من ثم إلى تحقيق أهدافها التنموية الكبرى التي تتضمنها الرؤى والإستراتيجيات بعيدة المدى، إن تلك الرؤى التي تمت صياغتها في كل دولة على حدة، أو تلك الإستراتيجيات تم بلورتها بشكل مشترك تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي.

فتقديرات صندوق النقد الدولي في تقريره "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" لشهر يناير الماضي تشير إلى أن الاقتصاد العالمي سينمو بمعدل 4.5 % العام 2011 بزيادة ربع نقطة مئوية عن تقديرات أكتوبر من العام الماضي، كما تشير إلى أنه ثمة ارتفاع في مستويات الاستهلاك العالمي فوق ما كان متوقعا بكل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان كأكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، وأن الاستهلاك الخاص بالاقتصادات المتقدمة في طريقه إلى الانتعاش، بالمقابل تلك التوقعات المتعلقة باستمرار الاقتصادات الصاعدة والناشئة تسجيلها معدلات نمو قوية في حدود 7 % بدعم من الطلب المستقر للقطاع الخاص، و استمرار هذه الدول في تبني سياسة التيسير النقدي، وتدفق رؤوس الأموال الخارجية.

مجموع هذه المؤشرات يشي بإمكانية واسعة لأن يتأثر أداء اقتصادات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل إيجابي، حيث يتوقع أن تنمو هذه الاقتصادات بنحو 4.6 % و4.7 % العام الحالي والعام المقبل، بارتفاع نقطة مئوية وثلاث أرباع نقطة مئوية عن التقديرات السابقة.

★ المستفيد الأكبر

والمؤكد أن دول مجلس التعاون الخليجي ستكون المستفيد الأكبر من ارتفاع مستوى نشاط الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب الدولي، وما يترتب على ذلك من زيادة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي يقدر الصندوق أنها ستكون في حدود 89.5 دولارا للبرميل و89.75 دولارا السنة الحالية والسنة المقبلة . نظير 78.93 دولارا العام الماضي.

كل هذا سيتيح للدول الخليجية تحقيق فوائض مالية وفوائض في الحسابات الجارية بالمستويات ذاتها التي سجلت قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية، وربما تدفع مستويات الطلب الكبيرة المتوقعة في كل من الصين واليابان من جهة والتوسعات في الإنتاج عند بعض الدول- مثل قطر- باتجاه تسجيل فوائض أكبر ستكون معينا لمنطقة الخليج لتحقيق أهدافها التنموية الكبرى. وهنا نشير إلى أن فوائض الدول المصدرة للنفط قد شهدت عام 2009 انخفاضا كبيرا حيث لم تفق 53 مليار دولار في مقابل 362 مليار دولار عام 2008، وقت أن بلغت أسعار النفط ذروتها عند أكثر من 147 دولارا للبرميل.

وفي مقابل هذه المعطيات الإيجابية فإن صندوق النقد الدولي يجلي من خلال تقاريره المتعددة بعضا من التحديات الكبرى التي يتوجب على دول الخليج التغلب عليها لإبطال مفعول أي من المعيقات التي قد تأتي على جهودها.

★ تحديات

ومن بين أهم هذه التحديات تباطؤ مستويات الائتمان الموجه للقطاع الخاص، و ظهور بوادر ضغوط تضخمية في العديد من البلدان، والمخاطر المتعلقة بتدفق رؤوس الأموال من الخارج وعلاقتها بخلق نشاط اقتصادي محموم وفقاعات أصول جديدة، بالإضافة إلى تحدي إدخال الإصلاحات الضرورية في الأنظمة الاقتصادية والمالية والمصرفية، ورفع تنافسية الاقتصاد لإحداث وظائف العمل المطلوبة.

★ تباطؤ الائتمان

تشير معطيات الصندوق إلى أن النشاط الائتماني الموجه للقطاع الخاص تباطأ عام 2009 بحدود الـ30 % ، فيما استمر في التباطؤ العام الماضي، وإن كان بنسب أقل حدة، بينما كان هذا الائتمان قد تضاعف بشكل كبير خلال السنوات التي سبقت عام 2008 ، بمتوسط سنوي فاق الـ34 %.

هنا يقول مسعود أحمد وهو واحد من كبار رجالات صندوق النقد الدولي" رغم أن دلائل تعافي الاقتصاد أوضح في بعض البلدان مقارنة مع غيرها إلا أن نمو الائتمان المقدم للقطاع الخاص بدول مجلس التعاون ما يزال في أضيق الحدود بالرغم من السياسات المتخذة لإنعاشه".

ونشير إلى أنه من وجهة نظرنا لم نجد أية مبررات قوية لحدوث نزول من هذا المستوى باعتبار أن أغلب دول الخليج لم تواجه مشكلات كبيرة على صعيد التمويل وتوفر السيولة المطلوبة، بل إن العديد من الدول، ومنها قطر قد ساهمت في رفع ملاءمة بنوكها (ضخ نحو 14 مليار دولار) لتعود إلى الإقراض من جديد، إلا أن البنوك نهجت سياسات متشددة وأكثر تحوطا في التعاطي مع عملائها، مما أشل حركة المستثمرين، الذين عجزوا عن استكمال مشاريعهم، وماتزال هذه البنوك مستمرة على هذا النهج حتى الآن وهو ما يفسره تواضع أحجام التسهيلات الائتمانية الموجهة للفاعلين الاقتصاديين بنهاية العام 2010. ويبقى الحل- كما يقول الصندوق- هو الاستمرار في سياسة التنشيط المالي خلال العام الحالي مع الحذر من أن يؤدي ذلك إلى ظهور ضغوط تضخمية كبيرة وبخاصة بالنسبة للسعودية، وبالإضافة إلى العناية بقضايا تكريس الشفافية والإفصاح الماليين، والبحث من جهة الشركات عن بدائل تمويلية خارج الجهاز المصرفي من خلال أسواق الدين المحلية.

★ التضخم

ولأن كان صندوق النقد الدولي يؤكد أن التضخم ما يزال مكبوحا نسبيا بالمقارنة مع المستويات المسجلة فيما قبل الأزمة المالية العالمية (16 % بقطر على سبيل المثال)، إلا أن الأرقام الرسمية تشي وبقوة أن موجة من ارتفاع الأسعار بدأت تدب من جديد إلى الأسواق الخليجية، مدفوعة بارتفاع أسعار الغذاء عالميا لندرة المعروض من جهة وحدوث مضاربات قوية بالأسواق العالمية، وتوقعات بزيادة أسعار السلع الأولية غير النفطية بـ11 % العام الحالي من جهة ثانية، وعودة الطلب المحلي إلى الارتفاع من جهة ثالثة، في ظل حديث عن نية المؤسسات الخليجية خلق وظائف جديدة، صحيح أن التضخم ما يزال تحت السيطرة في قطر والإمارات لكن الوضع مختلف في دول أخرى.

★ النشاط المحموم

وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تبحث لها عن مناطق مستقرة اقتصاديا وذات أداء قوي تؤمن لها عوائداً مجزية، وقد كانت وما تزال دول الخليج واحدة من المناطق المفضلة للمستثمرين الأجانب ، هذا فيما تشير التوقعات إلى استمرار التدفقات نحو هذه المنطقة وباقي الاقتصادات الصاعدة على خلفية تحقيقها معدلات نمو قوية، في مقابل نمو بطيء في أميركا وأوروبا، وما تعيشه هذه الأخيرة من مشاكل عويصة متعلقة بضغط الديون السيادية لبعض بلدانها.

مثل هذه التدفقات الكبيرة يخشى من أن تحدث نشاطا اقتصاديا محموما يدفع باتجاه رفع الأسعار من جديد في الداخل الخليجي وما يتعلق بزيادة معدلات التضخم، كما ويحدث فقاعات في أسعار الأصول، وتهديد بهبوط عنيف للنشاط الاقتصادي، مما قد يقوض جهود الدول الخليجية في الخروج الآمن من الأزمة. لذلك يتوجب على هذه الدول أخذ ما يلزم لمراقبة تحركات هذه الأموال وتركزاتها القطاعية وتوقيتات دخولها وخروجها، وتفعيل النظم والأدوات الكفيلة بخلق توازن في التعاطي مع هذه الظاهرة التي تبقى سيفاً ذا حدين.

وبالمجمل إذا كانت السنة الحالية تبشر بإمكانية أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التململ وبقوة، وهو ما سيفيد الدول الخليجية بكل تأكيد، إلا أن التحديات تبقى أكبر من الفرص والإمكانات المتاحة.

القمة الاقتصادية بالتجارة الإلكترونية

حـادي العنزي

كاتب سعودي وباحث في الشؤون الاقتصادية

H3447@hotmail.com

إذا أردت أن تصل إلى القمة يجب أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون، وإذا وصلت القمة فقد أصبحت قائداً وعليك أن تخطط قبل أن تنفذ، كما أن عليك التفكير في الانتقال إلى قمة جديدة لتعتليها وليس البقاء في مكان واحد، لأن الآخرين سيتسلقون ويصلون إليك مثلما تربعت أنت على القمة، وربما يزيحونك ويحلون مكانك بعد أن يرمونك أسفل منهم، وهذه سُنة الحياة فهي تجرنا من متغير لآخر في زمنٍ سريع الإيقاع لا يقبل المتثائبين ولا مكان للكسالى أو المتأخرين فيه.

ونحن في دول مجلس التعاون الخليجي قطعنا شوطاً طويلاً في مجال الحكومات الإلكترونية والتعامل مع الأجهزة الحاسوبية والاتصالات، ومع ذلك ما زال ينقصنا الكثير في عالم الإلكترونيات وما زلنا غير متشبعين بثقافة الحقوق ومتأخرين تقنياً؛ مع أننا نملك الإمكانات الهائلة من الماديات والمعنويات.

ولأن التجارة عصب الدولة وأساس المعيشة فقد استطاع الإنسان بما وهبه الله من طاقة أن يطوّرها ويسخرها لخدمته منذ العصور الأولى عندما بدأ تجارته بما يسمى بالمقايضة أو المبادلة فتطور معه الأمر حتى استخدم الأوراق النقدية، وحالياً بدأ يستخدم النقود الإلكترونية ويتداولها مع أقرانه عبر أدوات وتطبيقات الإنترنت وبكل سهولة وأمان.

إلا أن الدول النامية عاجزة عن استخدام النقود الإلكترونية في ممارسة التجارة باحترافية تامة عبر شبكة الإنترنت، لأسباب عديدة أبرزها عدم وجود أنظمة تحمي البائع والمشتري، وكذلك انعدام البنى التحتية لهذه البلدان، لكن دول مجلس التعاون الخليجي شهدت خلال السنوات القليلة الماضية تحولاً كبيراً نحو تطبيق الحكومات الإلكترونية واستطاعت أن ترفع مستوى الوعي المعلوماتي في أجهزتها ولدى بعض أفراد المجتمع، الأمر الذي سيوسع وعلى المدى الطويل نطاق التجارة عبر شبكة الإنترنت ويرسخ مكانة الخليج كنموذج متكامل لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم العربي بصفة خاصة، وحسب المعطيات الحالية فإنني أتوقع أن يتجاوز حجم التجارة الإلكترونية في دول الخليج سقف الـ 500 مليار ريال سعودي (135 مليار دولار) خلال العام الجاري 2011 بسبب النمو المتسارع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إتمام المعاملات التجارية، مع توجه الحكومات والشركات وبعض أفراد المجتمع نحو إخضاع التقنية لخدمة الإنسان، إلا أن هناك نسبة كبيرة من المجتمع ترفض التعامل مع الأدوات الإلكترونية بسبب عوامل كثيرة منها الجهل العام بما يدور في الاقتصاد والتعاملات العالمية، وكذلك انعدام الوعي بأهمية التقنية وضعف التشريعات وبيروقراطية القرارات في الجهات القانونية بالإضافة إلى عدم توافر خدمة الإنترنت في كل مكان وإذا توافرت فهي بطيئة جداً وباهظة التكاليف وتقوم عليها شركات ربحية خاصة لا تجد الدعم الكافي من الحكومات.

وفي المقابل نجد العالم المتقدم قطع شوطاً كبيراً وتجاوز كافة أنواع التعاملات الإلكترونية بدءاً من (B2B) أي التبادل التجاري بين شركتين وهو ما يعرف بـ Business - to - Business وانتهاءً عند (C2C) أي التجارة القائمة بين الأفراد وهي اختصار لـ Consumer - to - Consumer فأصبحت الحياة اليومية سلسة وميسرة؛ فالأفراد يتبادلون مختلف السلع بينهم بكل سهولة وراحة وأمان؛ ولذلك بلا شك فوائد عديدة تخدم الدولة والفرد والمجتمع؛ لأنها تسهم في رفع الناتج المحلي وترفد الاقتصاد الوطني، فمن خلال التجارة عبر الإنترنت يتم عرض السلع ومواصفاتها على شاشات الكمبيوتر وبإخراج مميز حتى أن الفرد يتسوق من منزله ويتجول بين الأسواق والمعارض من خلال حركة الـ Mouse أو أزرار الـ Keyboard ليتعرف على احتياجاته وآخر المستجدات والأسعار، وعندما يجد مبتغاه فإنه بضغطة زر يشتري ما يريد، بل إن السلعة تصل إلى بابه وبوقت وجيز وجودة عالية وضمانات مؤكدة وبذلك يكون قد حافظ على وقته ووفر مصاريف الذهاب والإياب ومفاصلة البائعين.

فالعالم الأول لديه أنظمة متقدمة وبريد فعّال وشركات تتنافس ومواطنون مؤهلون يعرفون جيداً ما لهم وما عليهم من حقوق تجارية. أما الشركات فهي تحترم عملاءها وترضخ لشروطهم وتدرج في أجندتها كل صباح أن العميل دوماً على حق. كما أنها تلجأ إلى التقنية لتتفانى أكثر في خدمة عملائها وحتى تغطي أكبر بقعة جغرافية تستطيع الوصول إليها. وفي استخدام التقنية يتقلص عدد العمالة وينعدم الإسراف في فتح المتاجر والفروع والمعارض مما يقلل الهدر المادي ويخفّض المصاريف وتكاليف السلع وبالتالي عرضها للعملاء بأسعار زهيدة تجعلها متاحة أمام عملاء جدد كانوا لا يستطيعون الحصول عليها لارتفاع قيمتها. وفي هذا أيضاً فوائد لغير العملاء. حيث يسهم ذلك في تخفيف الازدحام المروري وخفض إيجارات المحال؛ لأن الطلب سيقل عليها وبالتالي يلجأ ملاكها لتحويلها إلى مسكن ومن ثَمَّ يكثر عرض المساكن التي يحتاجها أكثر ذوي الدخل المحدود ومن ينامون على الأرصفة وفي العراء .

أعتقد أن إيجابيات التعاملات التقنية عديدة ولا تحصى. كما أجزم بعولمة التجارة الإلكترونية وأن مستقبل جميع تعاملاتنا سيمر عبر الإنترنت رضينا أم أبى بعضنا. وأن ذلك سيكتمل تماماً في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العشر سنوات القادمة على أكثر تقدير.

لقد بدأنا فعلاً في تطبيق ذلك لكننا ما زلنا متأخرين كثيراً في هذا المضمار. ونحتاج حالياً إلى قيادات اقتصادية واجتماعية تعمل على استنهاض القوى البشرية في الجهات الحكومية والقطاع الخاص وأفراد المجتمع للعمل على بث التوعية بأهمية استخدام التقنية في حياتنا اليومية. وفرض التجارة الإلكترونية في كافة التعاملات التجارية داخل وبين دول مجلس التعاون؛ من أجل الولوج مبكراً في عالم التقنية المتسارع؛ الذي أصبح خياراً إجبارياً للوصول إلى القمة ومشاركة العالم الأول في ما أعطاه الله من نعمة العلم والمعرفة وتسخيرها لصالح الكائن البشري الذي من أعظم مهامه عمارة الكون والسمو بحياة الأفراد والمجتمعات نحو التقدم والرقي والازدهار.

******

تعقد

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

الاجتماع التنسيقي الأول لمصنعي الأدوية

بدول الخليج العربية واليمن

الدوحة : 11 إبريل 2011

فندق شيراتون الدوحة (قاعة المها)

دولة قطر

للاتصال والاستفسار :

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

إدارة الدراسات و السياسات الصناعية

ص.ب : 5114 – الدوحة / دولة قطر

هاتف : 44858888 (974+)

مباشر : 44858845/780/832 (974+)

فاكس : 44831465 (974+)

بريد إلكتروني : sbenyoucef@goic.org.qa / arazzaq@goic.org.qa

الموقع على الانترنت : http://fcmp.goic.org.qa

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

الراعي الذهبي

الشركة القطرية للصناعات التحويلية

الراعي الإعلامي الحصري

جريدة الشرق

Figure 2: Approach for Retrofit

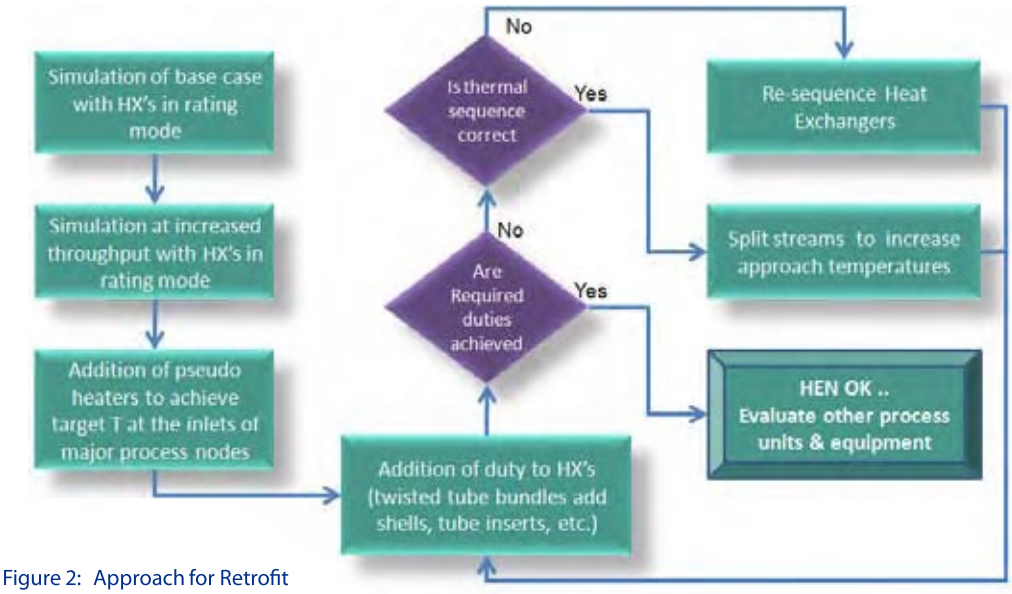

Figure 2: Approach for Retrofit

Heat from one of the products streams is being utilized in two exchangers in two separate sections successively namely 3 followed 2. Now that more heat will be recovered from this stream and its temperature is lower than two of the streams in section 2, it is recommended to be used in section 1. Also, two streams from section 1 are recommended to be utilized in section 2, one of them to be used in section 1 successively. These modifications will correct the thermal profile of the train.

Benefits

The project will improve the business greatly as more crude (20% extra) will be processed for the same energy cost. This is a direct benefit for the refiner. The capital investment for the final design will be much lower as compared to the conventional expansion solution.

The final proposed structure design was not very different from the original design. No additional heat exchangers units (matches) were proposed. Only additional shells were added to some exchangers instead of a new train. Also, the layout of heat exchangers has been kept in consistence with the original design with no exchanger moved between the sections. Therefore, owing to this simplicity of the design the project will have better operability and safety implications as well as economic feasibility.

The environmental impact of the modifications is also positive as the ratio of flue gases to production capacity will greatly be reduced.

Figure 3: Final Design After Retrofit

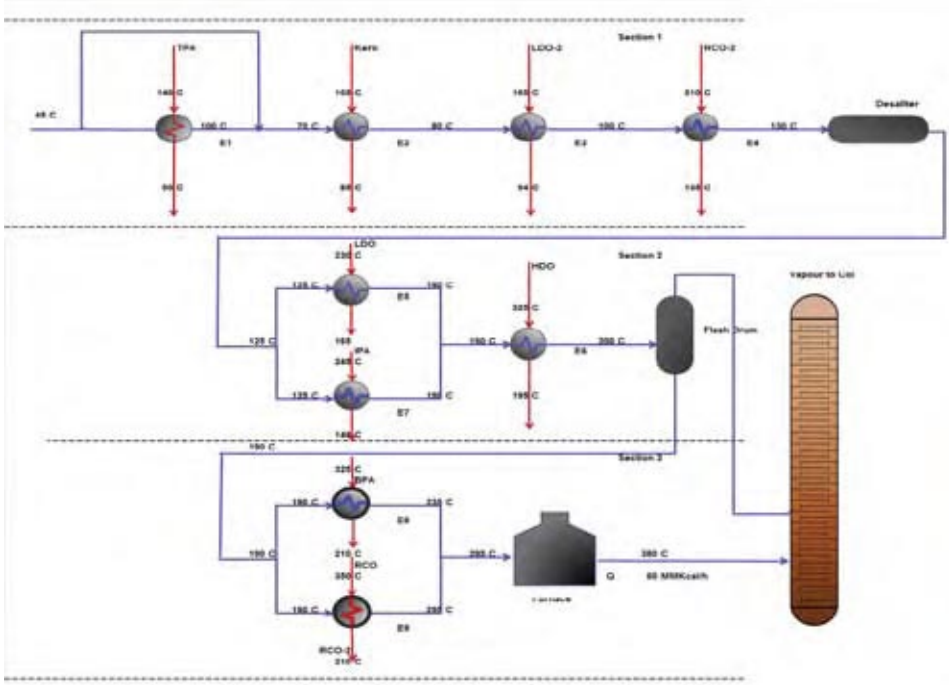

Figure 3: Final Design After Retrofit

Figure 1: Existing Plant

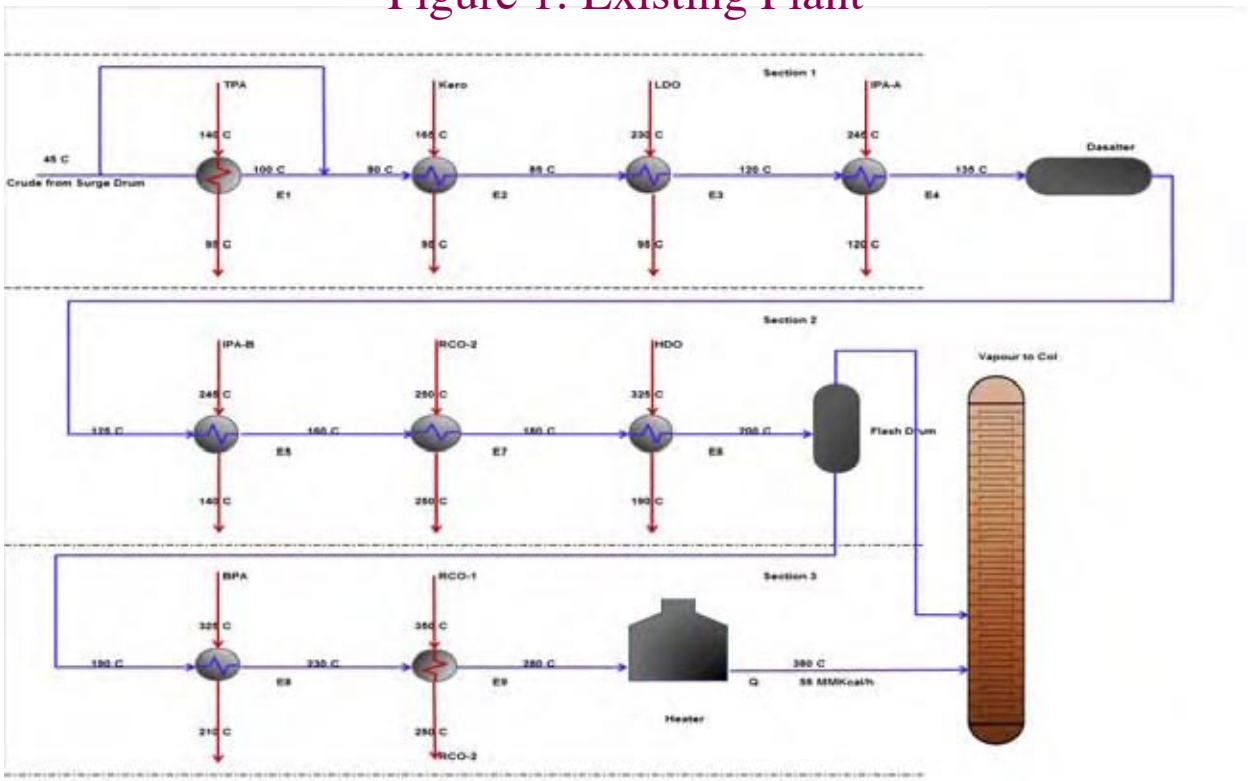

Figure 1: Existing Plant

The primary focus of the study was the crude pre-heat train. In order to minimize the modifications, the crude preheat train was divided into three sections for analysis. The heat exchangers within the plant were installed in groups that were placed at considerable distances. These groups formed the basis of dividing the crude preheat train in different sections for analysis. The first section was between the crude surge drum and the desalter. The second was the one between the desalter and the flash drum and the third between the flash drum and the heater. Once the sections had been defined, each section was analyzed starting from the third section (between the flash drum and the furnace).

An iterative procedure was adopted. The first step was to analyze each section separately, and then the whole train was analyzed collectively. In the collective analysis of the whole preheat train, thermal sequence of the exchangers i.e. heating crude at higher temperature using higher temperature stream was addressed and changes were made accordingly.

Only the major heat exchangers having high duties were considered in the retrofit, as the minor heat exchangers would not have yielded much benefit.

The duty was added not by the conventional method of adding new shells, but by replacing the tube bundles with twisted tube bundles as well as adding new shells with twisted tube bundles where needed. These are high performance tube bundles reducing or in many cases, eliminating need of more exchanger shells. Furthermore, the increased duty was achieved maintaining a reasonable approach temperature. The overall procedure for the study can be seen in figure 2.

Section 3, between the furnace and the flash drum being the most critical one was analyzed first. This section has two exchangers. The heat exchangers already had low minimum approach temperatures; there was not much scope of adding duty to the heat exchangers by any means. Therefore, to have higher approach temperatures in order to be able to create scope for addition of duty or recovery, the crude stream between the flash drum and the furnace was split. This led the two exchangers in this segment to be in parallel rather than series. The splitting led to two benefits; the first one being the increase in the approach temperatures, the second one was the improvement in pressure drop performance on the cold side of the heat exchangers because of lower flow of crude oil. Now, since the approach temperature was high adding duty to the heat exchangers lead to better energy recovery in the crude preheat train. Around 20% additional duty was achieved with reasonable approach temperatures through heat transfer intensification and addition of area. Splitting in section 2 was proposed because of the same reason.

Do more with less; Debottlenecking through Heat Integration (Case study: Crude Distillation Unit)

Ahmed Saleh Aseeri
gm@gap-tech.com

Mohammed Shahid Amin
shahid@gap-tech.com

Mahmoud Samy Ibrahim
msamy@gap-tech.com

Gulf Advanced Process Technologies (GAP-Tech), Dammam, Saudi Arabia

Introduction

Debottlenecking projects had been at a rise in the past decade. This is owing to the surge in demands of petroleum products triggered especially by growing economies.

In cases where the bottleneck is the energy source the best solution is the one that makes the design more energy efficient thus avoiding capital investment in furnaces or other heating equipment as well as keeping the operating costs low.

Pinch analysis and process integration techniques are by now established methods for increasing the heat recovery thereby limiting the energy requirement. Pinch analysis proceeds in two basic steps viz. targeting, in which the energy saving possible is defined, and design based on pinch principles to achieve the targets defined. To achieve the targets predicted, there may be need of changing the design of the heat exchanger network to a very high degree.

These excessive changes may lead to extremely high costs and hamper the project feasibility.

In regions where the refining profit margins are low, projects with too much capital investment cannot be justified. Therefore, keeping the modifications minimal becomes critical to justify such projects economically.

Case Study

A study was done for the expansion of a refinery crude distillation unit. The capacity was to be increased by 20%. The unit was already operating at a capacity of more than30% of its original capacity. Some modifications were already done previously in the heat exchanger network to improve the heat recovery. Previous attempts in the same plant for further expansion with the traditional solution of adding a new preheat train had not been successful because of high capital costs for the project.

Most of the heat exchangers were already having low minimum approach temperatures and there was not much opportunity to increase the duty of the exchangers by merely adding area or intensifying heat transfer. Also, the sequence of the heat exchangers was thermodynamically correct with higher temperature hot streams providing heat at higher temperatures of the crude.

The aim was to achieve the required throughput targets with minimal modifications in the equipment and piping. It was very critical to have the capital investment in the project to be low and the modifications simple.

Since the primary objective of the study was debottlenecking rather than energy conservation, increase in furnace load within its limits was considered to minimize modifications.